

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية الأولى
دوربان، جنوب أفريقيا، 9-10 يوليو 2002

ASSEMBLY/AU/DEC.1 - 5 (I)
ASSEMBLY/AU/DECL.1-3 (I)

المقررات والإعلانات الصادرة عن الدورة العادية الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي

مقرر
بشأن الفترة المؤقتة

إن المؤتمر ،

1- يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ مقرر لوساكا رقم
AHG/DEC.160(XXXVII).

2- يقرر:

- (1) اعتماد قواعد إجراءات المؤتمر والنظام الأساسي للمفوضية.
- (2) انتهاء الفترة الانتقالية بانعقاد الدورة الافتتاحية للمؤتمر.
- (3) تحديد فترة مؤقتة تبدأ في 9 يوليو 2002 مدتها سنة واحدة (1) تقوم الدورة العادية الثانية للمؤتمر بعدها بتعيين الرئيس ونائب الرئيس وكذلك المفوضين عن طريق المجلس التنفيذي.
- (4) تعيين الأمين العام والأمناء العامين المساعدين والعاملين في الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية لتتكون منهم المفوضية المؤقتة طبقاً للمادة 33 (4) من القانون التأسيسي.
- (5) اعتبار الأمين العام الرئيس المؤقت للمفوضية والأمناء العامين المساعدين مفوضين بالإنابة ومنحه صلاحية تخصيص المناصب حسب الاقتضاء .
- (6) تكليف المفوضية المؤقتة باستكمال مقترحاتها حول هيكل المفوضية وتقديمها إلي جميع الدول الأعضاء واتخاذ كافة التدابير اللازمة لتسهيل انتخاب وتعيين الرئيس ونائبيه والمفوضين بحلول يوليو 2003.

- (7) **التصريح** للرئيس المؤقت للمفوضية بالقيام بتقدير الآثار المالية لهيكل المفوضية وإجراء المشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء، قبل عرضها علي المجلس التنفيذي والمؤتمر في يوليو 2003.
- (8) **تكليف** الرئيس المؤقت بمواصلة تنفيذ الأنشطة الأخرى المحددة في تقرير الأمين العام عن مقرر لوساكا.
- (9) **التصريح أيضا** للمفوضية المؤقتة بالاستمرار في عملية تحويل أصول وخصوم منظمة الوحدة الأفريقية إلي الاتحاد الأفريقي.
- (10) **حث** البلدان التي لم تصدق بعد علي القانون التأسيسي علي أن تقوم بذلك علي نحو سريع وتكرار ندائه إلي جميع الدول الأعضاء التي لم توقع وتصدق علي البروتوكول الخاص بالبرلمان الأفريقي لأن تقوم بذلك .
- (11) **أن تعمل** اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته من الآن فصاعدا في إطار الاتحاد الأفريقي.
- (12) **تهنئة** الأمين العام والإعراب عن التقدير له وللأمناء العاملين المساعدين والعاملين في الأمانة العامة علي العمل الممتاز الذي أنجزوه وعلي إخلاصهم وتفانيهم والتزامهم بقضية الاتحاد الأفريقي مما أتاح انطلاقة الاتحاد الأفريقي.

مقرر

بشأن إنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي

الوثيقة AHG/234 (XXXVIII)

إن المؤتمر ،

- 1- **يذكر** بالمقرر (XXXVII) AHG/DEC.160 الصادر عن الدورة العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية والذي تم بموجبه دمج الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها كأحد أجهزة الاتحاد الأفريقي طبقاً للمادة 5 (2) من القانون التأسيسي دعوة الأمين العام إلى إعادة النظر في هياكل وإجراءات وأساليب عمل الجهاز المركزي بما في ذلك إمكانية تغيير اسمه.
- 2- **يحيط علماً** بالمقرر (LXXVI) AHG/DEC.184 بشأن إنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي الذي اعتمدته الدورة العادية السادسة والسبعون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، المعقودة في دوربان بجنوب أفريقيا خلال الفترة من 28 يونيو إلى 6 يوليو 2002.
- 3- **يعتمد** البروتوكول الخاص بإنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي **ويناشد** جميع الدول الأعضاء التوقيع والتصديق علي البروتوكول لضمان دخوله حيز التنفيذ مبكراً.
- 4- **يقرر** أن يظل إعلان القاهرة بشأن آلية منع النزاعات وإدارتها وتسويتها سارياً خلال المرحلة المؤقتة إلي حين التصديق علي البروتوكول ودخوله حيز التنفيذ.

مقرر

بشأن التعديلات المقترحة على مواد القانون التأسيسي

للاتحاد الأفريقي، الوثيقة AHG/238(XXXVIII)

إن المؤتمر ،

إذ بحث الاقتراح المقدم من الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
العظمى بشأن إدخال تعديلات على مواد القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي،

يقرر ما يلي:

- (1) أن يوزع الرئيس المؤقت للمفوضية التعديلات المقترحة من
الجماهيرية العظمى على جميع الدول الأعضاء.
- (2) أن يبحث المجلس التنفيذي أولاً جميع المقترحات الخاصة
بالتعديلات (طبقاً للمادة 32 من القانون) ثم يعرضها على دورة
غير عادية للمؤتمر للنظر فيها خلال ستة (6) أشهر.

مقرر

بشأن الوضع في مدغشقر

إن المؤتمر ،

- 1- يذكر بالمادة 4 (4) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي حول إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية في الحكومات.
- 2- يؤكد مجدداً التزامه بمقرر الجزائر وإعلان لومي حول التغييرات غير الدستورية في الحكومات الصادرين عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات خلال دورتيه العاديتين المعقودتين في يوليو 1999 ويوليو 2000 علي التوالي .
- 3- يشيد بالرئيس ليفي باتريك موانا واسا ، الرئيس الخارج لمنظمة الوحدة الأفريقية، والرئيس عبد الله واد، رئيس السنغال وغيرهما من رؤساء الدول الذين سهلوا اتفاق داكار الأول المبرم في 18 إبريل 2002 واقترحوا خطة داكار الثانية للتسوية في مدغشقر وكذلك بالأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة علي جهودهما.
- 4- يجيز البيان حول الوضع في مدغشقر الصادر عن اجتماع الجهاز المركزي المعقود علي مستوي القمة في أديس أبابا ، في 21 يونيو 2002 .
- 5- يشجع السيد مارك رافالومانانا وجميع الأطراف الملغاشية علي مواصلة الجهود الرامية إلي تحقيق المصالحة الوطنية والتماسك وتعزيز الحل السلمي للأزمة.

6- **يشجع أيضا** السيد مارك رافالومانانا وغيره من الأطراف الملغاشية المعنية علي تنظيم الانتخابات* في أسرع وقت ممكن كما أوصي به البيان الصادر عن الجهاز المركزي المعقود علي مستوى القمة في أديس أبابا ، إثيوبيا ، في 21 يونيو 2002 . ويجب أن تكون هذه الانتخابات حرة وشفافة وأن يتم تنظيمها بمساعدة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

7- **يطلب** من الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي والرئيس المؤقت للمفوضية مساعدة الأطراف الملغاشية في سعيها إلي التوصل لحل سلمي ودستوري للأزمة طبقا للمبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

—

* أعربت السنغال عن تحفظاتها ، واقتُرحت تنظيم انتخابات تشريعية.

مقرر

بشأن سياسة أفريقية مشتركة للدفاع والأمن

الوثيقة ASS/AU/3 (I) ADD.4

إن المؤتمر ،

إذ يرحب بمبادرة العقيد معمر القذافي قائد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى حول إنشاء جيش أفريقي واحد.

- 1- يؤكد علي الحاجة إلي سياسة أفريقية مشتركة للدفاع والأمن في سياق القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.
- 2- يطلب من رئيس المؤتمر تشكيل إنشاء مجموعة من الخبراء لدراسة كافة الجوانب المتعلقة بوضع سياسة أفريقية مشتركة للدفاع والأمن وتقديم توصيات في هذا الشأن إلي الدورة القادمة للمؤتمر لبحثها.

إعلان

حول تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا

- 1- نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في الدورة الأولى لمؤتمرنا في دوربان، جنوب إفريقيا، في 8 يوليو 2002.
- 2- نستذكر مقررنا الخاص بالمبادرة الإفريقية الجديدة الصادرة عن الدورة السابعة والثلاثين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في لوساكا، زامبيا، من 9 إلى 11 يوليو 2002. AHG/DECL.1 (XXXVII).
- 3- نحيط علما مع الارتياح بالتقرير الذي قدمه إلينا رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، فخامة الرئيس أولوسيجون أوباسانجو رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، واصفا التطورات التي استجدت بشأن عملية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا خلال السنة الماضية.
- 4- نلاحظ أيضا الوثيقة التي قدمها إلينا فخامة الرئيس أوباسانجو بعنوان "نحو تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا - ملخص تقرير مرحلي وخطة عمل أولية" (يشار إليها فيما بعد "بالتقرير المرحلي وخطة العمل الأولية")، واصفا المرحلة الأولى من تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.
- 5- نلاحظ كذلك الإعلان حول الديمقراطية والإدارة السياسية والاقتصادية وإدارة المنشآت الذي قدمه فخامة الرئيس أوباسانجو والذي يسعى إلى تعزيز صدور بيان قوى من القادة الإفريقيين يؤكدون فيه من جديد التزامهم بالمبادئ والقيم الأساسية لديمقراطية والإدارة السياسية والاقتصادية الجيدة وإدارة المنشآت.

- 6- **نلاحظ أيضا** الوثيقة التي قدمها فخامة الرئيس أوباسانجو حول آلية المراجعة من جانب القادة وهي وثيقة قانونية تتضمن إليها طوعيا الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بهدف المراقبة الذاتية وتعزيز اعتماد سياسات ومعايير وممارسات تؤدي إلى الاستقرار السياسي وارتفاع معدل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتكامل الإقليمي المعجل في القارة.
- 7- **نؤكد** على الطابع الطويل الأمد لبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وتصميمنا على استخدام جميع الموارد المتاحة لضمان نجاح تنفيذها.
- 8- **نعتمد** التقرير المرحلي وخطة العمل الأولية ، ونوصي الدول الأعضاء التي ترغب في تقديم تعليقات كتابية إلى رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ الشراكة ، بأن تفعل ذلك.
- 9- **ندعو** إلى توزيع الوثائق المفصلة الخاصة بكل مجال من المجالات ذات الأولوية للتقرير المرحلي وخطة العمل الأولية على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.
- 10- **نحن** على تنفيذ البرامج في كل مجال من المجالات ذات الأولوية وتوفير المساعدة لكل دولة عضو من أجل القيام بمزيد من تنفيذ هذه البرامج ومواصلة الترويج للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا بين شرائح المجتمع في القارة الإفريقية.
- 11- **نؤكد من جديد** التزامنا بالمبادئ والقيم الأساسية المتضمنة في الإعلان حول الديمقراطية والإدارة السياسية والاقتصادية وإدارة المنشآت.
- 12- **نشجع** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على اعتماد الإعلان حول الديمقراطية والإدارة السياسية والاقتصادية وإدارة المنشآت والانضمام إلى آلية المراجعة من قبل القادة.
- 13- **نحول** لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ولجنة التسيير التابعة لها مواصلة مهمتهم الحساسة المتصلة بالقيام بمزيد من تحديد إطار لخطة العمل الأولوية الخاصة

- 14- نقرر زيادة عدد أعضاء لجنة التنفيذ بـعضو واحد من كل إقليم من أقاليم الاتحاد الأفريقي ليصبح عدد أعضائها عشرين.
- 15- نناشد المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم لجهودنا في إنعاش القارة.
-

إعلان دوربان

تقديرًا لمنظمة الوحدة الأفريقية بمناسبة انطلاق الاتحاد الأفريقي

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في دورتنا الأولى في دوربان، جنوب أفريقيا، قد اعتمدنا الإعلان التالي تقديرًا لمنظمة الوحدة الأفريقية:

1- لقد تجمع ، منذ تسع وثلاثين سنة مضت رؤساء دول وحكومات البلدان الأفريقية المستقلة آنذاك في أديس أبابا ، إثيوبيا ، لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية.

2- وكانت الأهداف الرئيسية لإنشاء المنظمة تتمثل ،بين أمور أخرى ، في تحرير القارة من رواسب الاستعمار والفصل العنصري وتعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية وتنسيق وتكثيف التعاون من أجل التنمية والدفاع عن سيادة ووحدة أراضي الدول الأفريقية وتعزيز استقلالها وكذلك توطيد التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة.

3- إن الهوية المشتركة ووحدة الهدف اللتين ولدتهما منظمة الوحدة الأفريقية قد أصبحت قوة دينامية في خدمة الشعوب الأفريقية وهي تواصل كفاحها من أجل التحرير الكامل للقارة الأفريقية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولم تكن هذه القوة الدينامية أكثر حسماً في أي مكان من العالم مثلما كانت عليه في الكفاح الأفريقي من أجل تصفية الاستعمار . ومن خلال لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية عملت القارة وتحديثت بصوت واحد مع تصميم تام على التوصل إلى توافق دولي في الرأي على دعم كفاح التحرير. واليوم، نحتفل بالقضاء التام على الاستعمار في أفريقيا وقد أصبح الفصل العنصري في طي النسيان.

4- ومن أجل تحقيق أحد الأهداف الرئيسية لميثاقها ، فإن منظمة الوحدة الأفريقية كانت تسعى إلى معالجة مشكلة الفقر والتخلف في القارة واعتمدت استراتيجياتها في هذا الصدد بما في ذلك خطة عمل لاجوس لعام 1980 وبيانها الختامي اللذين لا زالا يشكلان مخططاً لتكامل أفريقيا وتنميتها.

5- في يونيو من عام 1991 ، تم التوقيع علي المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، ودخلت الآن حيز التنفيذ. وتهدف هذه المعاهدة إلى إنشاء المجموعات الاقتصادية الأفريقية من خلال سوق مشتركة مبنية علي المجموعات الاقتصادية الإقليمية . واليوم قد أخذت المجموعات الاقتصادية الإقليمية تتعزز وتثبت أنها المحرك للتكامل. وتبذل المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والاتحاد المغاربي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية وتجمع دول الساحل والصحراء (سين - صاد) جهوداً كبيرة في مجال التنمية والتكامل الاقتصاديين إضافة إلى تعزيز السلام من خلال حل النزاعات في أقاليمها . ولا تزال ملتزمين بالتعاون القاري والعالمي بما في ذلك تعزيز التعاون الأفريقي العربي .

6- وعلى المسرح السياسي، أكد إعلان عام 1990 لمنظمة الوحدة الأفريقية حول الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا والتغييرات الجوهرية التي تحدث في العالم ، على عزم أفريقيا على اتخاذ المبادرة لتقرير مصيرها ومعالجة تحديات السلام والديمقراطية والأمن وكانت آلية منع النزاعات وإدارتها وتسويتها التي تم إنشاؤها في عام 1993 تعبيراً عملياً عن هذا التصميم علي القيام بمهمة إحلال السلام والاستقرار في أفريقيا، بكل جدية.

- 7- ومن خلال هذه الآلية تمكنت منظمة الوحدة الأفريقية من المشاركة البناءة في حل العديد من النزاعات التي ظلت ولا تزال تجتاح القارة. وقد أحدثت الآلية فرقاً جوهرياً ليس فقط من حيث الأهمية السياسية لتصميمنا علي السعي من أجل تحقيق السلام ولكن أيضاً من حيث الإطار العملي الذي وفرته للقارة لمعالجة النزاعات وأوضاع النزاعات.
- 8- لقد ظلت منظمة الوحدة الأفريقية في طليعة عملية تعزيز مراعاة حقوق الإنسان والشعوب . ويعتبر ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وإعلان جراند باي وخطة عملها حول حقوق الإنسان من الوثائق التي صدرت عن المنظمة من أجل تعزيز حقوق الإنسان. ويعزز جميع هذه الوثائق تصميمنا علي ضمان استجابة أفريقيا للتحدي المتمثل في احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون .
- 9- لقد استجابت منظمة الوحدة الأفريقية أيضاً لطموحات الشعوب الأفريقية في حريات سياسية أكبر ملازمة لحكومات ديمقراطية . وفي هذا الصدد، كانت المنظمة في طليعة عملية تعبئة الحكومات للالتفاف حول تصميم جديد لوضع الشعوب تدريجياً في صميم عملية اتخاذ القرارات. وليس الميثاق حول المشاركة الشعبية الصادر في عام 1990 سوي دليل علي هذا التصميم الجديد.
- 10- وتخطو أفريقيا اليوم خطي ثابتة علي درب إشاعة الديمقراطية. ففي مقرنا في الجزائر العاصمة حول التغييرات غير الدستورية للحكومات وإعلاننا في لومي حول الإطار لاستجابة منظمة الوحدة الأفريقية للتغييرات غير الدستورية الصادرين في عام 1999 وفي عام 2000 ، علي التوالي ، جددنا تصميمنا علي أن يتم حكم أفريقيا علي أساس الديمقراطية وعن طريق حكومات تقوم علي إرادة الشعوب التي يتم التعبير عنها عن طريق انتخابات شفافة وحررة وعادلة.

11- وبالمثل ، فإننا في إعلاننا الرسمي لعام 2000 بشأن المؤتمر حول الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا ، اتفقنا علي مبادئ أساسية تحكم تعاوننا في مجالات الأمن والتنمية وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد في القارة.

12- لقد تمكنت أفريقيا من خلال منظمة الوحدة الأفريقية من الاستجابة للكثير من التحديات الأخرى التي تواجهها سواء في مجال حماية البيئة أو مكافحة الإرهاب الدولي أو وباء فيروس العوز المناعي البشري/ الإيدز والملاريا ومرض السل ، أو التعامل مع القضايا الإنسانية مثل مسائل اللاجئين والمشردين والألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة والخفيفة، من بين أمور أخرى . وقد قامت أفريقيا بعمل جماعي من خلال منظمة الوحدة الأفريقية.

13- نحن رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في الدورة الأولى لاتحادنا الأفريقي ، نعرب عن اعتزازنا بالأباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية ونشيد بمواظبتهم والتزامهم بالوحدة الأفريقية . لقد صمدوا في وجه المناورات المؤدية إلى الشقاق من قبل منتقسي أفريقيا وكافحوا من أجل كرامة أفريقيا ومجد جميع شعوب القارة . وعلى نفس الوتيرة، نحیی جميع الأمناء العامین وجميع الرجال والنساء الذين خدموا منظمة الوحدة الأفريقية بتصميم والتزام.

14- نشيد بمنظمة الوحدة الأفريقية ونجدد التزامنا بمزيد من العزيمة بمبادئها وأهدافها ومثلها العليا المتمثلة في الحرية والوحدة والتنمية والتي سعي الأباء المؤسسون إلي تحقيقها من خلال إنشاء المنظمة منذ تسع وثلاثين عاماً خلت. وفي الوقت الذي نودّع فيه منظمة الوحدة الأفريقية ، نجدد التزامنا بذكرها كرائدة ومحررة وموحّدة ومنظمة وروح لقارتنا. ونتعهد بالسعي علي نحو أكثر حزمًا لمتابعة تحقيق الأهداف النهائية

- 15- نؤكد من جديد التزامنا بأهداف الاتحاد الأفريقي الذي قد تم الشروع فيه في الدورة غير العادية الرابعة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي وعلي نحو ما هو وارد في إعلان سرت الصادر في 9/9/99 . ونكرس أنفسنا مجدداً للأهداف المتعلقة بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا كبرنامج للاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز التعاون والتكامل فيما بين البلدان الأفريقية في عالم تزداد فيه العولمة والتغلب علي انتشار الفقر والسعي لضمان نوعية حياة أفضل لكافة شعوب أفريقيا.
- 16- نلتزم بالعمل - علي نحو عاجل - لإقامة جميع الهياكل المؤسسية من أجل المضي قدما ببرنامج عمل الاتحاد الأفريقي ونناشد جميع الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها السياسية والمالية واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتقديم الدعم المطلق لمبادرات الاتحاد الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة والديمقراطية وحقوق الإنسان في القارة.
- 17- ولضمان مشاركة شعوبنا ومنظماتها للمجتمع المدني في أنشطة الاتحاد، نتعهد بالإنشاء المبكر للبرلمان الأفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي اللذين نص عليهما القانون التأسيسي لاتحادنا.
- 18- نرحب ونعترف بالإسهام الكبير للشباب والنساء ومجتمع الأعمال والممثلين البرلمانيين والمجتمع المدني ونناشد كافة أصحاب المصالح هؤلاء مواصلة مشاركتهم بشكل تام كشركاء في نهضة القارة الأفريقية من خلال برامج الاتحاد. ونؤكد من جديد ، وبشكل خاص ، ما تنهض به المرأة من دور محوري علي كافة مستويات المجتمع ونقر بأن أهداف الاتحاد الأفريقي لا يمكن تحقيقها دون إشراك المرأة ومشاركتها بشكل تام في هياكل الاتحاد وعلي كافة الأصعدة.

19- نلاحظ أهمية مواصلة التعاون مع شركاء أفريقيا وكذلك مع المنظمات الإقليمية والقارية في تعزيز أهداف الاتحاد الأفريقي .

20- نعلن ونحن ندخل في عهد جديد من تاريخ قارتنا ، التزامنا بالمبادئ والأهداف التي حددناها في القانون التأسيسي لاتحادنا من أجل ضمان حياة شعوبنا في سلام وازدهار . ونكرس أنفسنا من جديد أيضا لتنفيذ جميع برامج وسياسات ومقررات الاتحاد الأفريقي.

حرر في دوربان ، جنوب أفريقيا ، بتاريخ 10 يوليو 2002

—

إعلان

حول إعلان الاتحاد الأفريقي عن عقد لبناء القدرات في أفريقيا

الوثيقة ASS/AU/3 (I) ADD.1

نحن رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المجتمعين في دوربان ، جنوب أفريقيا ، يومي 9 و 10 يوليو 2002 .

- إذ نقرّ بما يكتسبه بناء القدرات من أهمية كبرى بالنسبة لبلداننا وبعد أن اتخذنا ولا نزال نتخذ إجراءات لجعل سياساتنا واستراتيجياتنا وبرامجنا التنموية ذات أولوية واضحة ومشاركة فيما بين القطاعات.
- وإذ نعي الجهود التي بذلها المجتمع الدولي من أجل تشجيع بناء و/أو تعزيز قدرات القطاعات المختلفة في أفريقيا.
- وإذ نضع في الاعتبار الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الصادر في 25 مايو 1963 وبخاصة مواده الأولي والثانية والثالثة.
- وإذ نضع في الاعتبار المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية الصادرة في 3 يونيو 1991 وكذلك مختلف المقررات والإعلانات والقرارات والإعلانات المشتركة الأخرى الرامية إلى تشجيع التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لقارتنا.
- وإذ نذكر بإعلان سرت الصادر في 9/9/99 عن الدورة غير العادية الرابعة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات.
- وإذ نذكر أيضا باعتماد القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي من جانب الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، المعقودة في لومي بتوجو من 10 إلى 12 يوليو 2001 كما صدّق عليه بعد ذلك ثلثا الدول الأعضاء.

- **وإذ نضع في الحسبان** المبادرة الأفريقية الجديدة (المعروفة الآن باسم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا) المعتمدة في يوليو 2001، **وإذ نستند** إلى تصميم الأفريقيين علي استئصال الفقر والسلوك ببلدانهم فرادي وجماعات في طريق النمو والتنمية المستدامين مع المشاركة بشكل فعال في الاقتصاد العالمي وفي محافل صنع القرارات.
- **وإذ ندرك أيضا** وجود احتياجات كبيرة من حيث القدرات في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في كل من بلداننا ، مما يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية القائمة علي المشاركة.
- **وإذ نحيط علماً** ب بروز عناصر فاعلة جديدة علي الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كل من بلداننا تعتبر مشاركتها أمراً حيوياً لتخفيف حدة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة ودعم الحكم الرشيد.
- **وإذ نقرّ** بأن بناء القدرات يشكل حلقة حيوية مفقودة في تنفيذ استراتيجيات فعالة للتنمية في أفريقيا.
- **وإذ نعرب** عن قناعتنا بأن بناء القدرات في كل من بلداننا وداخل المنظمات الإقليمية يسمح بضمان السلام والأمن وتحقيق معدلات أعلى للنمو.
- **وإذ نعرب** عن حرصنا علي الحفاظ علي تمسكنا بتنمية واستخدام الموارد البشرية للقارة لصالح الرفاهية العامة لشعوبنا في كافة مجالات النشاط البشري.
- **وإذ نقرّ** من ناحية أخرى بحاجة كافة الدول الأفريقية وكذلك المنظمات الدولية العاملة في أفريقيا إلي تعزيز تنسيق ومواءمة أنشطتها وزيادة فعالية التنمية لصالح بلداننا الأعضاء.
- **وإذ نلاحظ** أن الجهود التي بذلت في مجال التعاون الإقليمي والإقليمي الفرعي قد حققت نتائج مشجعة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة.
- **إذ نضع في الاعتبار** النتائج الملموسة التي حققتها المؤسسات المتعددة الأطراف وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا لا سيما مؤسسة بناء القدرات

- **ورغبة منا في مواصلة الجهود على غرار إنشاء محفل التنمية الأفريقية** الذي يجمع كافة أصحاب المصالح بهدف التوصل إلى توافق في الآراء حول السياسات والأولويات المتعلقة بالتنمية أفريقيا ، وإنشاء المعهد الأفريقي المشترك الذي يهدف إلى تدريب المسؤولين المنتمين للدول الأعضاء في مجال الشؤون المالية والاقتصادية وغيرها من مسائل التنمية ، وتنفيذ الشراكة من أجل بناء القدرات في أفريقيا التي توفر إطاراً جديداً لتقديم موارد إضافية من جانب المجتمع الدولي من أجل بناء قدرات القارة .
- **وإذ نضع في الاعتبار من ناحية أخرى أن هذه الجهود ستكون حاسمة** بالنسبة لتعزيز الحوار الثلاثي والتنسيق على الصعيد الوطني بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني ، وأنها ستساعد على بناء القدرات من أجل التعاون والتكامل الإقليميين وأنها ستساعد كذلك على إدماج البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي ،
- **وإذ نقر أيضاً بأهمية أخذ البلدان الأفريقية بزمام سياساتها واستراتيجياتها** وبرامجها الإنمائية ، وكذلك ضرورة مواصلة شراكة فعالة بين أفريقيا والمجتمع الدولي .
- **نقرر بموجب هذا :**
- **إعلان عقد 2002 – 2011 عقداً لبناء القدرات في أفريقيا ، وبشكل رسمي:**
- **نؤكد تصميمنا على ضمان إدراج مسألة بناء القدرات المحلية كإحدى** الأولويات في سياسات التنمية في بلداننا.
- **نتفق على التحلي بالتزام أكبر فيما يتعلق ببناء القدرات في القارة من خلال** العمل على حشد مواردنا وطاقاتنا لتحقيق هذا الهدف وبالسماح لشعوبنا بأخذ زمام أمورهم بأنفسهم في عملية التنمية.

- نتفق أيضا علي تعزيز المنظمات المتعددة الأطراف وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا ، لا سيما مؤسسة بناء القدرات في أفريقيا، التي يتمثل دورها في تعزيز وتنمية القدرات في القارة.
- ندعو المجتمع الدولي إلي الاستجابة لهذا القرار وذلك من خلال دعم جهودنا علي الصعيد المالي وغيره بهدف بناء القدرات في القارة .
- نفوض مجلس الوزراء بأن يستعرض كل سنة ، التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار بغية ضمان النجاح لعقد بناء القدرات في أفريقيا.

—

2002

Decisions and declarations adopted by the First Ordinary Session of the Assembly of the African Union

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/851>

Downloaded from African Union Common Repository